الأمم المتحدة

A/79/198

الجمعية العامة

Distr.: General
19 August 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 74 من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمين العام

يقدم طي هذه المذكرة التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية عن أنشطتها للفترة 2024/2023 إلى الجمعية العامة وفقا للمادة 6 من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية والفقرة 31 من قرار الجمعية العامة 6/78.

* A/79/150.

130924 030924 24-14914 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المحكمة الجنائية الدولية عن أنشطتها في الفترة 2024/2023

موجز

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المحكمة الجنائية الدولية إسهامات كبيرة في مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد العالمي من أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي ككل. وبالاعتماد على أدوات ونُهج جديدة، تعالج المحكمة الطلبات غير المسبوقة على عملها في شكل تحقيقات وإجراءات ما قبل المحاكمة والمحاكمات والاستئناف، فضلاً عن تعويض الضحايا، والاضطلاع بأنشطة واسعة النطاق في بيئات عمل محفوفة بتحديات مستمرة وأوضاع أمنية هشة في مناطق النزاع الجارية.

ومن بين التطورات البارزة، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أدانت الدائرة الابتدائية العاشرة الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ارتُكبت في الفترة ما بين 2 نيسان/أبريل 2012 و 29 كانون الثاني/يناير 2013 في تمبكتو بشمال مالي. ولا تزال إجراءات إصدار الحكم جارية، والحكم قابل للاستئناف. وستبدأ إجراءات تقديم التعويضات قريبا. واستمرت ثلاث محاكمات أخرى في قاعات المحكمة: محاكمة علي محمد علي عبد الرحمن فيما يتعلق بالحالة في دارفور، ومحاكمة ألفريد يكاتوم ومحاكمة باتريس إدوارد نغياسونا ومحاكمة محمد سعيد عبد الغني فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفيما يتعلق بالحالة في أوغندا، أصدرت الدائرة الابتدائية التاسعة أمرًا بمنح تعويضات في قضية دومينيك أونغوين، الذي أدين في وقت سابق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وبجرائم حرب في شمال أوغندا بين عامي 2002 و 2005. وحددت الدائرة المسؤولية المالية للسيد أونغوين بمبلغ 000 429 52 يورو، وهو أعلى مبلغ تعويضات للضحايا أمرت به المحكمة في أي قضية معروضة عليها حتى الآن. واستأنف السيد أونغوين أمر التعويضات. وسيشرع قلم المحكمة الآن في تحديد السكان الضحايا المحتمل أن يكونوا مؤهلين للحصول على تعويضات.

وحققت المحكمة إنجازًا تاريخيًا مع انتهاء الصندوق الاستئماني للضحايا من إنفاذ التعويضات في قضية كاتانغا في حفل ختامي أقيم في بونيا بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وينفذ الصندوق الاستئماني أيضا أوامر بمنح تعويضات أخرى وبرامج أخرى لصالح الضحايا من خلال توفير العلاج الطبي، وإعادة التأهيل النفسي، والدعم الاجتماعي والاقتصادي، والتعليم، وأنشطة بناء السلام التي استفاد منها مباشرة حوالي 000 24 شخص في عام 2023.

وفيما يتعلق بالحالة في أوكرانيا، صدرت أربع مذكرات توقيف جديدة بحق الأفراد التالية أسماؤهم: سيرغي كوزوغيتوفيتش شويغو، وزير دفاع الاتحاد الروسي، وفاليري فاسيليفيتش غيراسيموف، رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة للاتحاد الروسي والنائب الأول لوزير الدفاع، وسيرغي إيفانوفيتش كوبيلاش، الفريق في القوات المسلحة الروسية وقائد الطيران بعيد المدى في القوات الجوية الفضائية، و فيكتور نيكولايفيتش سوكولوف، الأميرال في البحرية الروسية وقائد أسطول البحر الأسود (الوظائف التي كانوا يتولونها وقت ارتكاب السلوك المزعوم).

وفيما يتعلق بالحالة في مالي، تم فضّ أختام مذكرة التوقيف الصادرة في عام 2017 في حق إياد أغ غالي، الزعيم المزعوم لجماعة أنصار الدين، التي كانت قد صدرت بحقه في عام 2017.

وفيما يتعلق بالحالة في أوغندا والحالة في كينيا، أعلن مكتب المدعي العام انتهاء مرحلة التحقيق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام عمله أيضا فيما يتعلق بالحالات الأخرى التي تقع ضمن ولايته. وقد زاد الضغط بشكل كبير على وظيفته في مجال التحقيق في ضوء المجموعة الكبيرة من الادعاءات المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي والناشئة عن النزاعات المستمرة القائمة، ومنها ما يتعلق بالحالات في دارفور ودولة فلسطين وأوكرانيا. ويعتمد المكتب، في تلبية الاحتياجات المتزايدة في أنشطته المتعلقة بالتحقيق، على نظام جديد لتجهيز الأدلة وُضع في صيغته النهائية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير؛ وزيادة الوجود الميداني بطرق منها زيادة عدد الموظفين في أوكرانيا وإنشاء مكتب في كاراكاس؛ وتنشيط إطار سياسته الذي انعكس في اعتماد سياسات جديدة بشأن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال والجرائم الجنسانية في كانون الأول/ديسمبر 2023.

ولا تعكس محتويات هذا التقرير النشاط السري أمام الدوائر التمهيدية للمحكمة، الذي ازداد من حيث عبء العمل وكذلك من حيث النواتج.

وفي 11 آذار/مارس 2024، بدأ ستة قضاة جدد في المحكمة ولايتهم التي تستمر تسع سنوات، وانتُخبت توموكو أكاني رئيسة للمحكمة للفترة 2024-2027.

واستمرت المسائل الأمنية تحتل مكانة بارزة بين أولويات القيادة العليا للمحكمة، وذلك لأسباب منها الهجوم السيبراني الخطير الذي تعرضت له المؤسسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فضلاً عن التهديدات والهجمات الأخرى التي تعرضت لها المحكمة ومسؤولوها بسبب الجهود التي يبذلونها لتنفيذ ولايتهم، ومنها مذكرات التوقيف الصادرة عن الاتحاد الروسي بحق عدد من القضاة والمدعي العام.

والمحكمة ممتنة للتعاون القيم للغاية الذي ظلت تتلقاه من الأمم المتحدة بشأن طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك على وجه الخصوص المساعدة العملياتية في الميدان على أساس استرداد التكاليف. ويظل تعاون الدول الأطراف والدول الأخرى ومساعدتها ودعمها أمرا أساسيا لعمليات المحكمة.

ولم تنفذ بعدُ مذكرات توقيف علنية صادرة عن المحكمة ضد 20 فردا:

(أ) جمهورية الكونغو الديمقراطية: سيلفستر موداكومورا، منذ عام 2012[1]؛

(ب) أوغندا: جوزيف كوني، منذ عام 2005؛

(ج) جمهورية أفريقيا الوسطى: محمد نور الدين آدم، منذ عام 2019؛

(د) دارفور: أحمد هارون، منذ عام 2007؛ وعمر البشير، منذ عامي 2009 و 2010؛ وعبد الرحيم محمد حسين، منذ عام 2012؛ وعبد الله بندة، منذ عام 2014؛

(هـ) كينيا: والتر باراسا، منذ عام 2013؛ وفيليب كيبكويش بيت، منذ عام 2015؛

(و) ليبيا: سيف الإسلام القذافي، منذ عام 2011؛

(ز) مالي: إياد أغ غالي، منذ عام 2017؛

(ح) جورجيا: ميخائيل مايراموفيتش ميندزاييف وغاملت غوتشـــمازوف وديفيد جورجيفيتش ساناكويف، منذ عام 2022؛

(ط) أوكرانيـا: فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين ومـاريـا أليكســـييفنـا لفوفـا – بيلوفـا، منـذ عام 2023؛ وســـيرغي إيفانوفيتش كوبيلاش، وفيكتور نيكولايفيتش ســـوكولوف، وســـيرغي كوزوغيتوفيتش شويغو، وفاليري فاسيليفيتش غيراسيموف، منذ عام 2024[ب].

وتدعو المحكمة الدول الأطراف والجهات الأخرى إلى تقديم ما يلزم من تعاون ومســـاعدة من أجل إلقاء القبض عليهم وتسليمهم إلى المحكمة.

(أ) تُبذل جهود للتحقق من وفاة سيلفستر موداكومورا المبلغ عنها (2019).

(ب) في حين أن مذكرات التوقيف ســـرية، فقد أذنت الدائرة لقلم المحكمة بالإعلان عن وجود هذه المذكرات وأســـماء المشـــتبه فيهم والتوصـــيف القانوني للجرائم المزعومة، نظرا لأن الوعي العام بالمذكرات قد يســـهم في منع ارتكاب المزيد من الجرائم عملا بالفقرة 1 (ب) ’3‘ من المادة 58 من نظام روما الأساسي.

مقدمة

1 - يقدَّم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 آب/أغسطس 2023 إلى 31 تموز/يوليه 2024، وفقا للمادة 6 من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية (انظر A/58/874 و A/58/874/Add.1)[1].

أولا - آخر المستجدات فيما يتعلق بالأنشطة القضائية وأنشطة الادعاء

ألف - الحالات والقضايا

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدوائر 532 قرارا خطيا، بالإضافة إلى قرارات شفوية وقرارات بالبريد الإلكتروني. وتم عقد نحو 158 جلسة.

3 - وشارك ما مجموعه الكلي 000 16 ضحية في قضايا معروضة على المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت المحكمة أكثر من 500 4 استمارة طلب جديدة من الضحايا، وما مجموعه 164 استمارة تمثيل من الضحايا ومجموعات الضحايا فيما يتعلق بالحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وتلقى أيضا قلم المحكمة وجهّز معلومات متابعة لما يقرب من 650 طلبا من الطلبات القائمة.

4 - واعتبارًا من تموز/يوليه 2024، قررت المحكمة أن ما يقرب من 500 5 ضحية مؤهلون للحصول على تعويضات في قضايا *كاتانغا ولوبانغا والمهدي*، وتلقى ما يقرب من 75 في المائة من المستفيدين تعويضاتهم أو تم تسجيلهم في برامج التعويضات. وفيما يتعلق بقضيتي *نتاغاندا وأونغوين*، يعكف قلم المحكمة على تحديد ما يقرب من 000 10 و 000 50 شخص، على التوالي، ليتم تسجيلهم في برامج التعويضات.

5 - ولا تعكس الإحصاءات المذكورة أعلاه الإجراءات السرية أمام الدوائر التمهيدية.

1 - الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(أ) الإجراءات القضائية والتعويضات

المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديلو

6 - واصل الصندوق الاستئماني للضحايا تنفيذ التعويضات الرمزية الجماعية والتعويضات الجماعية القائمة على الخدمات التي أمرت بها الدائرة الابتدائية الثانية. وإجمالاً، اعتُبر 471 2 من الأطفال الجنود السابقين مؤهلين للحصول على تعويضات؛ واستفاد 324 1 شخصا أو هم يستفيدون حالياً من التعويضات القائمة على الخدمات في شكل علاج طبي، وإعادة تأهيل نفسي، ودعم اجتماعي واقتصادي. وكجزء من التعويضات الرمزية، واصل الصندوق الاستئماني تشييد أربعة مراكز مجتمعية.

(1) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن أنشطة المحكمة على موقعها على شبكة الإنترنت: www.icc-cpi.int.

المدعي العام ضد جيرمين كاتانغا

7 - في 24 نيسان/أبريل 2024، أقيم احتفال بناء على طلب الضحايا في بونيا، بمقاطعة إيتوري، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمناسبة الانتهاء من تنفيذ التعويضات في قضية كاتانغا. واستفاد من التعويضات التي أمرت بها الدائرة الابتدائية الثانية في 24 آذار/مارس 2017 الأفراد الذين فقدوا أفرادًا من أسرهم وعانوا من الأذى البدني والنفسي وفقدوا منازلهم وممتلكاتهم ومواشيهم نتيجة الهجوم الذي وقع في 24 شباط/فبراير 2003 على قرية بوغورو في مقاطعة إيتوري، والذي أدين فيه السيد كاتانغا، بصفته شريكا، بارتكاب جريمة واحدة ضد الإنسانية (القتل) وأربع تهم بارتكاب جرائم حرب (القتل، ومهاجمة السكان المدنيين، وتدمير الممتلكات، والنهب).

المدعي العام ضد بوسكو نتاغاندا

8 - ظلت الدائرة الابتدائية الثانية تنظر في تنفيذ أمر التعويض الصادر في 8 آذار/مارس 2021 عن الدائرة الابتدائية السادسة والإضافة الصادرة عن الدائرة الابتدائية الثانية في 14 تموز/يوليه 2023، التي شملت تقدير العدد التقريبي للضحايا المباشرين وغير المباشرين للجرائم المرتكبة ضد المجندين الأطفال (3 000)، وتقدير العدد التقريبي للضحايا المباشرين وغير المباشرين للهجمات (7 500)، وتقييم مسؤولية السيد نتاغاندا عن التعويضات البالغة (31 300 000 دولار).

9 - وقدم السيد نتاغاندا والممثلون القانونيون لضحايا الهجوم استئنافًا ضد الإضافة. وفي 5 شباط/فبراير 2024، رفضت دائرة الاستئناف طلبات إعمال الأثر الإيقافي للاستئناف. ولا يزال الطعن قيد النظر.

10 - وفي 27 شباط/فبراير 2024، وافقت الدائرة الابتدائية الثانية على مشروع خطة التنفيذ المحدّثة للصندوق الاستئماني للضحايا، وأقرت تحديد أهلية المستفيدين. ويجري قلم المحكمة عملية تحديد هوية الضحايا وفحص الأهلية للحصول على التعويضات في مواقع مختلفة.

11 - وبين عامي 2022 و 2024، قدم الصندوق الاستئماني للضحايا تعويضات أولية إلى 123 ضحية من الضحايا ذوي الأولوية الذين هم في حاجة ماسة إلى التعويضات.

(ب) التحقيقات

12 - يواصل مكتب المدعي العام تعميق مشاركته مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وأصحاب المصلحة الآخرين، من خلال أمور منها عمليات نشر ميداني متعددة. وشملت تلك الجهود التركيز بشكل كبير على تشجيع الإجراءات الوطنية للتصدي للجرائم الخطيرة، بما يتماشى مع مذكرة التفاهم الموقعة في 1 حزيران/يونيه 2023. وفي أعقاب حلقة عمل عُقدت في كينشاسا في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وبعثة متابعة قام بها خبراء من فريق الطب الشرعي التابع للمكتب في شباط/فبراير 2024 لتحديد التحديات واحتياجات بناء القدرات، واصل المكتب تقييمه لتعامل السلطات القضائية الوطنية مع القضايا ذات الأولوية.

(ج) برنامج لصالح الضحايا

13 - في عام 2008، أطلق الصندوق الاستئماني للضحايا برنامجاً لصالح الضحايا فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستفاد أكثر من 2 000 من الأفراد المتضررين بشكل مباشر من خدمات إعادة التأهيل في عام 2023.

14 - ولدعم الجهود المحلية لصالح الضحايا، شارك الصندوق الاستئماني في أيار/مايو 2024، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في تيسير حلقة عمل لصالح الصندوق الوطني لتقديم التعويضات لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وضحايا الجرائم ضد سلام وأمن الإنسانية بغية تبادل الخبرات والتحديات والدروس المستفادة في تصميم وتنفيذ برامج التعويضات.

2 - الحالة في أوغندا

(أ) الإجراءات القضائية والتعويضات

المدعي العام ضد دومينيك أونغوين

15 - في أعقاب إدانة السيد أونغوين في 4 شباط/فبراير 2021، والتي تم تأكيدها في الاستئناف، أصدرت الدائرة الابتدائية التاسعة في 28 شباط/فبراير 2024 أمرًا بالتعويض، حدد مسؤوليته المالية بمبلغ 000 429 52 يورو. وأخذت المسؤولية في الاعتبار الضحايا الذين يقدر عددهم بـ 772 49 ضحية تضرروا من الجرائم الـ 61 التي حُكم على السيد أونغوين بالسجن لمدة 25 عامًا بسببها، بما في ذلك الجرائم ذات الطابع الجنسي والجنساني، والجرائم التي ارتُكبت ضد الأطفال، والجرائم التي تسببت في ضرر عابر للأجيال. وتضم الالتزامات المالية منح تعويضات مجتمعية جماعية، تتألف من برامج إعادة تأهيل جماعية، وكذلك تدابير رمزية وترضيات، بما في ذلك منح تعويضات رمزية بقيمة 750 يورو لجميع الضحايا المؤهلين. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، نُقل السيد أونغوين إلى النرويج لقضاء عقوبته.

16 - واستأنف السيد أونغوين أمر التعويضات. وفي 16 أيار/مايو 2024، رفضت دائرة الاستئناف طلب السيد أونغوين بأن يكون للاستئناف أثر إيقافي.

17 - وفي الفترة ما بين أيار/مايو وتموز/يوليه 2024، أجرى الصندوق الاستئماني للضحايا مشاورات مع 715 2 مستفيدا محتملا من التعويضات في خمسة مواقع في شمال أوغندا تتعلق بالجرائم التي أدين السيد أونغوين بسببها. وستسترشد مسودة خطة التنفيذ لتقديم التعويضات بالمشاورات. وأعلن الصندوق الاستئماني أيضًا عن أول نداء تمويل عاجل بقيمة 5 ملايين يورو في حزيران/يونيه 2024 لبدء برنامج تعويضات في هذه الحالة. وبالإضافة إلى ذلك، يضع قلم المحكمة إطارا لتحديد هوية الضحايا وفحص الأهلية للحصول على التعويضات في مواقع مختلفة في جميع أنحاء البلد.

المدعي العام ضد جوزيف كوني وفنسنت أوتي

18 - في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أنهت الدائرة التمهيدية الثانية الإجراءات ضد فنسنت أوتي، حيث وجدت أنه بناءً على المعلومات التي قدمها الادعاء، فإن الاستنتاج الوحيد المعقول هو أن السيد أوتي قد توفي. ونتيجة لذلك، لم يتبق سوى مذكرة التوقيف الصادرة بحق جوزيف كوني فيما يتعلق بهذه الحالة.

19 - وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بعد طلب الادعاء عقد جلسة لتأكيد التهم ضد السيد كوني في غيابه، وجدت الدائرة التمهيدية الثانية أن السيد كوني نُعت بأنه شخص "لا يمكن العثور عليه" بالمعنى المقصود في الفقرة 2 (ب) من المادة 61 من نظام روما الأساسي، وأن جميع الخطوات المعقولة لتأمين مثوله قد اتُخذت، وقد يقتضي الأمر عقد جلسة لإقرار التهم ضده في غيابه. وطلبت الدائرة إلى قلم المحكمة تقديم خطة تبيّن أنشطة التوعية وجهود الإخطار التي سيبذلها لإبلاغ السيد كوني بالتهم الموجهة إليه.

20 - وفي 4 آذار/مارس 2024، وجدت الدائرة التمهيدية الثانية أن جميع الخطوات المعقولة لإبلاغ السيد كوني بالتهم قد اتُخذت وقررت أن جلسة إقرار التهم، التي ستعقد في غياب السيد كوني في حال عدم مثوله أمامها، ستبدأ في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2024. وفي 24 حزيران/يونيه 2024، تم تعيين بيتر هاينز محامياً للسيد كوني. ويتواصل قلم المحكمة مع الضحايا من أجل مشاركتهم المحتملة في هذه الإجراءات.

(ب) التحقيقات

21 - في 1 كانون الأول/ديسمبر 2023، أعلن المدعي العام اختتام مرحلة التحقيق في الحالة في أوغندا. وبناءً على ذلك، وفي ضوء عدم حدوث تغير كبير في الظروف، ودون المساس بالعمل المطلوب لدعم العملية القضائية الجارية، لن يتتبع المكتب خطوطا جديدة للتحقيق وسيركز على ضمان نجاح محاكمة جوزيف كوني، الزعيم المزعوم لجيش الرب للمقاومة. وسيواصل المكتب تكريس جهود متضافرة بالتعاون مع قلم المحكمة والشركاء المعنيين لتأمين اعتقاله. وسيعمل المكتب مع السلطات الأوغندية والمجتمع المدني لضمان تبادل المعلومات والأدلة في إطار *سياسة المكتب بشأن التكامل والتعاون*.

(ج) برنامج لصالح الضحايا

22 - في عام 2008، أطلق الصندوق الاستئماني للضحايا برنامجاً لصالح الضحايا فيما يتعلق بالحالة في أوغندا. واستفاد أكثر من 500 6 من الأفراد المتضررين بشكل مباشر من خدمات إعادة التأهيل في عام 2023.

3 - الحالة الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى

(أ) الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد ألفريد بيكاتوم وباتريس - إدوار نغايسونا

23 - اختتم الادعاء عرضه للأدلة في 11 أيلول/سبتمبر 2023، حيث استمعت الدائرة إلى شهادة 75 شاهدًا استدعاهم الادعاء. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت الدائرة أكثر من 000 10 عنصر من عناصر الإثبات من الادعاء. وبعد الادعاء، قدم الممثلون القانونيون للضحايا أدلتهم من خلال استدعاء ثلاثة شهود، وتم الاستماع إلى شهادة أحد شهود الدائرة. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قدم الدفاع عن السيد يكاتوم بياناته الافتتاحية واستدعى بعد ذلك 18 شاهدًا. وبالإضافة إلى الشهادات الحية، تلقت الدائرة الشهادات الخطية لأكثر من 50 شاهدًا من الادعاء والدفاع. ومَنحت الدائرةُ وضع المشارك لـ 299 ضحية، ليصل العدد الكلي إلى 965 1 ويواصل قلم المحكمة التواصل مع مجتمعات الضحايا ويجمع المعلومات الخاصة بالضحايا.

24 - وفي 20 أيار/مايو 2024، أقرت دائرة الاستئناف قرارين للدائرة الابتدائية الخامسة حظيت فيهما طلبات الادعاء بتقديم إفادة مسجلة سابقا بالموافقة.

المدعي العام ضد محمد سعيد عبد الغني

25 - بعد تأجيل الإجراءات بسبب حالة السيد سعيد الصحية، استؤنفت المحاكمة في شباط/فبراير 2023. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، وجدت الدائرة الابتدائية السادسة أن السيد سعيد قادر على المثول أمام المحكمة. وتواصل الغرفة مراقبة حالته الصحية وقدرته البدنية على المشاركة في الجدول المنتظم للجلسات. واستمعت الدائرة إلى 44 شاهدا استدعاهم الادعاء.

26 - ومنحت الدائرة حتى الآن وضع مشارك لـ 31 ضحية. ويواصل قلم المحكمة التواصل مع مجتمعات الضحايا ويجمع المعلومات الخاصة بالضحايا.

المدعي العام ضد ماكسيم جيفروي إيلي موكوم غاواكا

27 - في الفترة ما بين 22 و 24 آب/أغسطس 2023، عقدت الدائرة جلسة استماع بشأن إقرار التهم. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أخطر الادعاء الدائرة بسحب جميع التهم الموجهة إلى السيد موكوم. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أنهت الدائرة الإجراءات ضده وأمرت بالإفراج الفوري عنه. وأمرت الدائرة قلم المحكمة بضمان عدم تقييد حقوق السيد موكوم كشخص حر، مع مطالبته بالالتزام ببعض الترتيبات العملية.

28 - وفي 18 كانون الثاني/يناير 2024، رفضت الدائرة طلب التسليم المقدم من جمهورية أفريقيا الوسطى. وإذ لاحظت الدائرة عدم وجود دولة أخرى مستعدة لقبول السيد موكوم، قررت أن تنتهي ولايتها القضائية المتبقية فيما يتعلق بالسيد موكوم في 8 شباط/فبراير 2024، وفي هذه الحالة، سيخضع للولاية القضائية الحصرية للدولة المضيفة.

29 - وفي 23 نيسان/أبريل 2024، قدم السيد موكوم طلبًا عملاً بالمادة 85 من نظام روما الأساسي، ملتمسًا التعويض عن الأذى والضرر اللذين يزعم أنهما لحقا به نتيجة للإجراءات المتخذة ضده. وتشكلت دائرة خاصة مكونة من ثلاثة قضاة للنظر في الدعوى.

(ب) التحقيقات

30 - استمرت أنشطة التحقيق فيما يتعلق بجميع الحالات التي لم يُبت فيها بعد المعروضة على المحكمة، بما في ذلك مذكرة التوقيف الصادرة بحق محمد نور الدين آدم. وقام مكتب المدعي العام بتعميق تعاونه مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بسبل منها زيارة قام بها نائب المدعي العام، مامي مانداي نيانغ، في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وقع خلالها مذكرات تفاهم مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمحكمة الجنائية الخاصة، كتعبير عن التزام مشترك ا بتعزيز التعاون للتصدي بفعالية للجرائم الدولية المرتكبة في البلد.

31 - وواصل المكتب جهوده في التتبع بتعاون جيد من مختلف أصحاب المصلحة.

(ج) برنامج لصالح الضحايا

32 - منذ عام 2020، يقوم الصندوق الاستئماني للضحايا بتنفيذ برنامج لصالح الضحايا في جمهورية أفريقيا الوسطى. واستفاد أكثر من 000 15 من الأفراد المتضررين، منهم ما يقرب من 000 8 من ضحايا الجرائم الجنسية والجنسانية، بشكل مباشر من خدمات إعادة التأهيل منذ بداية البرنامج.

4 - الحالة في دارفور

(أ) الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد علي محمد علي عبد الرحمن ("علي كوشيب")

33 - استمرت محاكمة السيد عبد الرحمن في عام 2023 مع تقديم الضحايا لآرائهم وشواغلهم وتقديم الدفاع للأدلة. وانتهى تقديم الضحايا للأدلة في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وبدأ الدفاع تقديم أدلته بعد ذلك مباشرة. واستمعت الدائرة إلى 17 شاهداً استدعاهم الدفاع. ومنحت الدائرةُ وضع المشارك لـــ 731 ضحية آخرين، ليصل مجموع عددهم إلى 331 1. ويواصل قلم المحكمة التواصل مع مجتمعات الضحايا ويجمع المعلومات الخاصة بالضحايا.

(ب) التحقيقات

34 - واصل مكتب المدعي العام المضي قدماً في التحقيقات بالتعاون مع مختلف الدول، وزيادة التعاون من جانب السلطات السودانية. وفي أيلول/سبتمبر 2023، التقى المدعي العام بالفريق أول عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن البرهان على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وأكد على التزامات السودان بموجب قرار مجلس الأمن 1593 (2005) فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة وضمان تحقيق العدالة لشعب السودان. وفي أعقاب ذلك الاجتماع، تم تعيين جهة تنسيق جديدة للتعاون من قبل حكومة السودان، مما ساعد في تحسين التعاون.

35 - وفي 29 كانون الثاني/يناير 2024، وخلال زيارته إلى تشاد، قدم المدعي العام إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في دارفور. ويعمل المكتب على تسريع عملياته من خلال بعثات ميدانية متعددة واستغلال متقدم للمصادر المفتوحة على الإنترنت، وتسخير شراكاته مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومجموعات الضحايا والسلطات الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية.

36 - وفيما يتعلق بالعنف المستمر في دارفور، يعطي المكتب الأولوية للتحقيقات في الجرائم التي تؤثر على الأطفال والجرائم الجنسانية. وأوفد المكتب عدة بعثات للتوعية إلى مخيمات اللاجئين في شرق تشاد. ويواصل المكتب العمل بشكل بنّاء مع مختلف السلطات الوطنية التي تجري تحقيقات ذات صلة بالموضوع.

5 - الحالة في كينيا

(أ) التحقيقات

37 - في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أعلنت نائبة المدعي العام، نزهة شميم خان، اختتام مرحلة التحقيق فيما يتعلق بالحالة في كينيا، بعد النظر في الوقائع والظروف المحددة.

38 - ولن يتابع المكتب قضايا إضافية بشأن المسؤولية الجنائية المزعومة لأشخاص آخرين، لكنه يحتفظ بقدرته على التصرف بشأن المعلومات المتعلقة بالانتقام من الشهود.

(ب) برنامج لصالح الضحايا

39 - في نيسان/أبريل 2023، أطلق الصندوق الاستئماني للضحايا برنامجًا مدته عامان لصالح ضحايا العنف الجنسي والجنساني فيما يتعلق بالحالة في كينيا. واستفاد أكثر من 190 من الأفراد المتضررين بشكل مباشر من خدمات إعادة التأهيل في عام 2023.

6 - الحالة في ليبيا

(أ) التحقيقات

40 - في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 و 14 أيار/مايو 2024، قدم المدعي العام إحاطتين إلى المجلس بشأن الحالة في ليبيا عملاً بالقرار 1970 (2011)، وحدد خريطة طريق تهدف إلى استكمال مرحلة التحقيق بحلول نهاية عام 2025، رهناً بالظروف التشغيلية.

41 - وأطلع المدعي العام مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية المعتمدة فيما يتعلق بهذه الحالة في عام 2022، والتي شملت عمليات تحقيق متعددة، وتعزيز التعاون مع السلطات الوطنية من ليبيا ودول أخرى، واستمرار التواصل مع الناجين والمجتمع المدني. ونجح المكتب في إحراز تقدم كبير في المضي قدما بالتحقيقات، من خلال جملة أمور منها إجراء مقابلات مع العديد من الشهود وجمع الأدلة الجوهرية، بما في ذلك من المصادر المفتوحة والوثائق والأدلة الجنائية والصور الساتلية.

42 - وأحرز المكتب تقدما خاصا فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في الفترة 2014-2020، وتحرز التحقيقات ذات الصلة تقدما ناجحا نحو الاكتمال. كما أن التحقيقات المتعلقة بمرافق الاحتجاز والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين آخذة في التقدم بشكل كبير. وكان تنفيذ التكنولوجيات الجديدة، وبوابة 'OTPLink' الجديدة لتلقي المساهمات من الجمهور مفيدا في هذا التقدم.

43 - وتم تنفيذ رؤية المدعي العام التي تتوخى أن يعمل المكتب كمركز تعاون في هذه الحالة بنتائج إيجابية. وواصل المكتب العمل عن كثب مع الفريق المشترك الذي يحقق في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين على طريق البحر المتوسط الوسطى. ومن خلال هذا التعاون، قُدمت مساهمات كبيرة في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص في إيطاليا ومملكة هولندا.

44 - وفي نيسان/أبريل 2024، قامت نائبة المدعي العام نزهة شميم خان، بمهمة مثمرة إلى طرابلس، حيث حددت مسار تعزيز التعاون مع النائب العام والجهات الفاعلة الوطنية الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني.

7 - الحالة في كوت ديفوار

(أ) التحقيقات

45 - واصل مكتب المدعي العام بذل جهوده لضمان التعاون من جانب السلطات الوطنية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين للمساعدة في تسريع التحقيقات

الجارية في الجرائم التي يُزعم أنها ارتُكبت في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2010 وحزيران/يونيه 2011 في سياق أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات. ويوفد المكتب بعثات تحقيق منتظمة ويسعى إلى الانتقال بأنشطته إلى المرحلة التالية من الإجراءات.

(ب) برنامج لصالح الضحايا

46 - منذ عام 2022، يقوم الصندوق الاستئماني للضحايا بتنفيذ برنامج لصالح الضحايا فيما يتعلق بالحالة في كوت ديفوار. واستفاد أكثر من 160 شخصًا متضررًا، فيما يتعلق بـ 13 حادثًا تم تحديدها، استفادةً مباشرة من خدمات إعادة التأهيل في عام 2023. وعلاوة على ذلك، تعاون الصندوق الاستئماني مع فنانين لإنجاز النصب التذكارية وفقًا لرغبات المجتمعات المتضررة التي تضم أكثر من 000 131 ضحية. وتم وضع الحجر الأول للنصب التذكاري بالقرب من أبيدجان بحضور كبار المسؤولين الحكوميين؛ وتم تشييد خمسة نصب تذكارية أخرى وسيتم افتتاحها في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

8 - الحالة في مالي

(أ) الإجراءات القضائية والتعويضات

المدعي العام ضد أحمد الفقي المهدي

47 - واصل الصندوق الاستئماني للضحايا تنفيذ التعويضات التي أمرت بها الدائرة الابتدائية الثامنة في 17 آب/أغسطس 2017 لمجتمع تمبكتو. وتم الانتهاء من تنفيذ التعويضات الرمزية في آذار/مارس 2021 باحتفالات أقيمت في باماكو وتمبكتو. وفي حزيران/يونيه 2024، أكمل الصندوق الاستئماني للضحايا تقديم تعويضات فردية في شكل تعويضات مالية إلى 685 1 من الضحايا المستحقين بسبب الهجمات على المباني الدينية والتاريخية التي وقعت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2012. ويواصل الصندوق الاستئماني تنفيذ التعويضات الجماعية التي تشمل ترميم المباني المحمية ذات القيمة الثقافية؛ واتخاذ تدابير لتخليد الذكرى لمعالجة الضرر المعنوي الذي لحق بمجتمع تمبكتو؛ وإنشاء مرفق للصمود الاقتصادي لمعالجة الأضرار الاقتصادية غير المباشرة التي لحقت بالمجتمع.

المدعي العام ضد الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود

48 - في 26 حزيران/يونيه 2024، أدانت الدائرة الابتدائية العاشرة السيد الحسن، بالأغلبية، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية تتمثل في التعذيب والاضطهاد وغيرها من الأفعال اللاإنسانية وكذلك جرائم الحرب المتمثلة في التعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية والتشويه والمعاملة القاسية وإصدار أحكام بدون وجود حكم قضائي سابق صادر من محكمة مشكلة حسب الأصول، توفر جميع الضمانات القضائية المعترف بها عموماً على أنها لا غنى عنها. وارتُكبت هذه الجرائم في الفترة ما بين 2 نيسان/أبريل 2012 و 29 كانون الثاني/يناير 2013 في تمبكتو، شمال مالي، في سياق سيطرة جماعة أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، على المنطقة.

49 - وخلصت الدائرة إلى أن بعض جرائم العنف الجنسي قد ارتُكبت في تمبكتو خلال الفترة ذات الصلة، إلا أن السيد الحسن غير مذنب بارتكاب جرائم الحرب المتعلقة بالاغتصاب والاسترقاق الجنسي، أو الجرائم

ضد الإنسانية المتمثلة في الاغتصاب والاسترقاق الجنسي وغيرها من الأفعال اللاإنسانية في شكل الزواج القسري. وتمت تبرئته أيضا من جريمة الحرب المتمثلة في مهاجمة الأعيان المحمية.

50 - ولا تزال إجراءات إصدار الحكم جارية، والإدانة قابلة للاستئناف. وأعاد قلم المحكمة بدء المشاورات مع مجتمعات الضحايا، ويجمع معلومات للتخطيط لإجراءات التعويضات الوشيكة.

المدعي العام ضد إياد أغ غالي

51 - في 21 حزيران/يونيه 2024، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى نسخة حجبت منها بعض المعلومات لمذكرة التوقيف بحق إياد أغ غالي التي صدرت في البداية في 18 تموز/يوليه 2017 بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُزعم أنها ارتكبت في شمال مالي في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2012 وكانون الثاني/يناير 2013.

(ب) التحقيقات

52 - واصل مكتب المدعي العام أنشطته ورصد التطورات والتقارير المتعلقة بالجرائم الفظيعة المرتكبة على أرض الواقع. واستكشف المكتب أيضا خيارات إضافية لتعزيز أثر أنشطته، بطرق منها تطوير أوجه التآزر مع نظام العدالة الوطني لمالي وغيره من الشركاء ضمن إطار التكامل.

(ج) برنامج لصالح الضحايا

53 - منذ عام 2022، نفذ الصندوق الاستئماني للضحايا برنامجًا يستهدف تقديم الدعم لضحايا الحوادث التي تقع ضمن اختصاص المحكمة في منطقتي موبتي وغاو، وهو برنامج مكمل لبرنامج التعويضات المنفَّذ لصالح الضحايا في تمبكتو.

9 - الحالة في جورجيا

(أ) التحقيقات

54 - واصل مكتب المدعي العام رصد الوضع كجزء من أنشطة التتبع التي يقوم بها. وبعد اختتام مرحلة التحقيق في 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، ركز المكتب جهوده على ضمان جاهزيته للمحاكمة فيما يتعلق بمذكرات التوقيف القائمة. واضطلع المكتب أيضا بأنشطة الحفظ بموجب المادة 56 من نظام روما الأساسي.

(ب) برنامج لصالح الضحايا

55 - في عام 2023، أطلق الصندوق الاستئماني للضحايا برنامجاً لصالح الضحايا فيما يتعلق بالحالة في جورجيا. واستفاد أكثر من 530 من الأفراد المتضررين بشكل مباشر من خدمات إعادة التأهيل خلال السنة الأولى.

10 - الحالة في بوروندي

التحقيقات

56 - واصل مكتب المدعي العام تحقيقاته، حيث قام بإيفاد بعثات إلى عدد من البلدان وذلك على الرغم من عدم تعاون حكومة بوروندي. وحظى المكتب بتعاون من الدول وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، وما فتئ المكتب يحرز تقدماً تدريجياً في عمله المتعلق بالتحقيقات.

11 - الحالة في أفغانستان

التحقيقات

57 - أجرى مكتب المدعي العام أنشطة تحقيق رئيسية شملت التواصل المكثف مع الشهود وجمع الأدلة المستندية والبيانات العامة والمراسيم الصادرة عن القادة، وكم كبير من المواد المفتوحة المصدر. وتمثل التقارير المتعلقة بالتمييز والاضطهاد الممنهجيين إحدى أولويات المكتب في مجال التحقيق. وتتقدم التحقيقات بشكل تدريجي بفضل تعاون منظمات المجتمع المدني والناجين والسلطات الوطنية والمنظمات الدولية. وأدمج المكتب خبراء في الشؤون الجنسانية في فريق التحقيق هذا، إلى جانب خبراء من البلد، بغية ضمان معالجة البعد الجنساني للجرائم المزعومة. ويجب أن يشكل التقدم المحرز أساسًا لطلبات إصدار مذكرات التوقيف.

12 - الحالة في بنغلاديش/ميانمار

التحقيقات

58 - واصل مكتب المدعي العام تحقيقاته من خلال زيادة إيفاد البعثات، وجمع الأدلة وتحليلها، وإجراء مقابلات مع الشهود في بنغلاديش يسّرها وجود المحققين في البلد بالتناوب، واتخاذ مبادرات ترمي إلى تعزيز المشاركة والتعاون مع الشركاء في المنطقة. ونظراً للصدمات الشديدة بين الضحايا الناجمة عن الهجمات العنيفة في وطنهم وما تلاها من نزوح طويل الأجل وظروف الحياة القاسية، أولى المكتب عناية خاصة لاعتماد استراتيجيات تراعي الصدمات النفسية، بما في ذلك الاتصال الدقيق بالشهود المحتملين وفحصهم، والدعم المتخصص من قبل خبراء نفسيين واجتماعيين.

59 - وعمل المكتب مع الوزارات الحكومية في بنغلاديش، والدبلوماسيين، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بطلبات المساعدة ومن أجل إطلاعها على التطورات. ويجب أن يشكل التقدم الكبير المحرز في التحقيقات أساسًا لطلبات إصدار مذكرات التوقيف.

13 - الحالة في دولة فلسطين

(أ) الإجراءات القضائية

60 - منحت الدائرة التمهيدية الأولى الإذن للعديد من أصدقاء المحكمة بتقديم ملاحظات خطية عملا بالقاعدة 103 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة. ويواصل قلم المحكمة تلقي طلبات الضحايا للمشاركة في الإجراءات الجنائية المحتملة وجبر الضرر في المستقبل.

(ب) التحقيقات

61 - بعد الجهود المتفانية للتحقيق بما في ذلك في الأحداث التي وقعت منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أعلن المدعي العام في أيار/مايو 2024 أنه قدم طلبات إصدار مذكرات توقيف فيما يتعلق بخمسة أشخاص.

62 - ويواصل المكتب تحقيقاته التي يجريها في الحالة وتتناول خطوط تحقيق متعددة تتعلق بجرائم زُعم ارتكابها في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية منذ 13 حزيران/يونيه 2014. وبغية زيادة تعزيز العمل، يواصل المكتب العمل مع جميع الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والدول والمنظمات الدولية والإقليمية. وكما هو الحال في جميع الحالات، يظل التكامل اعتبارا مهما في النهج العام للمكتب.

14 - الحالة في الفلبين

التحقيقات

63 - واصل مكتب المدعي العام أنشطته في التخطيط والتحقيق والمشاركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، بغية المضي قدمًا في تحقيقاته.

15 - الحالة الأولى في جمهورية فنزويلا البوليفارية

(أ) الإجراءات القضائية

64 - في 7 و 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عقدت دائرة الاستئناف جلسة استماع بشأن استئناف جمهورية فنزويلا البوليفارية ضد قرار الدائرة التمهيدية الأولى الصادر في 27 حزيران/يونيه 2023 الذي يأذن بمواصلة التحقيق الذي يجريه الادعاء عملاً بالفقرة 2 من المادة 18 من نظام روما الأساسي. وفي 1 آذار/مارس 2024، أصدرت دائرة الاستئناف حكمًا بتأكيد القرار. ويسّر قلم المحكمة مشاركة الضحايا في هذه الإجراءات من خلال نظام موحد للتشاور مع الضحايا.

(ب) التحقيقات

65 - في أعقاب صدور حكم الدائرة التمهيدية الأولى في 27 حزيران/يونيه 2023، واصل مكتب المدعي العام تحقيقاته المستقلة وانخرط في الوقت نفسه في التقاضي أمام دائرة الاستئناف عقب الاستئناف الذي قدمته سلطات حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية. وفي هذا السياق، استفاد المكتب من التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي.

66 - وواصل مكتب المدعي العام العمل مع السلطات الفنزويلية في إطار مذكرتي التفاهم اللتين وقعهما مع الحكومة في عامي 2021 و 2023، لتعزيز التعاون والتكامل. وفي حزيران/يونيه 2024، قام المدعي العام بزيارة رسمية رابعة إلى البلد افتتح خلالها المكتب القطري لمكتبه، وركز على تنفيذ خطة العمل المشتركة الموقعة مع الحكومة في كانون الأول/ديسمبر 2023.

16 - الحالة في أوكرانيا

(أ) الإجراءات القضائية

67 - في 5 آذار/مارس 2024، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية مذكرتي توقيف بحق سيرغي إيفانوفيتش كوبيلاش، الفريق في القوات المسلحة الروسية وقائد الطيران البعيد المدى في القوات الجوية الفضائية في ذلك الوقت، وفيكتور نيكولايفيتش سوكولوف، الأميرال في البحرية الروسية وقائد أسطول البحر الأسود في ذلك الوقت، وفي 24 حزيران/يونيه 2024، أصدرت مذكرتي توقيف بحق سيرغي كوزوغيتوفيتش شويغو، وزير دفاع الاتحاد الروسي في ذلك الوقت، وفاليري فاسيليفيتش غيراسيموف، رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة للاتحاد الروسي والنائب الأول لوزير الدفاع في ذلك الوقت. ويُزعم أن الأفراد الأربعة جميعهم مسؤولون عن جريمة الحرب المتمثلة في توجيه هجمات على أعيان مدنية، وجريمة الحرب المتمثلة في إلحاق ضرر عرضي مفرط بالمدنيين أو إلحاق أضرار بالأعيان المدنية، والجريمة المرتكبة ضد الإنسانية المتمثلة في الأفعال اللاإنسانية، التي يُزعم أنها ارتكبت في الفترة من 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022 وحتى 9 آذار/مارس 2023 على الأقل. ويواصل قلم المحكمة تلقي طلبات الضحايا.

(ب) التحقيقات

68 - واصل مكتب المدعي العام تحقيقاته عبر خطوط متعددة ومترابطة، وشارك بنشاط على الأرض في أوكرانيا والمنطقة. واستفاد المكتب من التعاون الفعال مع أوكرانيا وانخرط في جهود التعاون والتنسيق مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المحليين والدوليين، بما في ذلك في سياق فريق التحقيق المشترك المنشأ برعاية وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية. وواصل المكتب أيضاً الاستفادة من قيام الدول الأطراف بنشر أفرقة خبراء في على غرار نموذج المكتب المبتكر للتناوب في مجال الطب الشرعي.

69 - وافتتحت المحكمة مكتبها القطري في أوكرانيا رسميًا في أيلول/سبتمبر 2023 بحضور المدعي العام، مما أدى إلى تعميق أنشطة التحقيق التي يضطلع بها المكتب في البلد وعمله مع مكتب المدعي العام في أوكرانيا ومنظمات المجتمع المدني المحلية والشركاء الآخرين.

(ج) برنامج لصالح الضحايا

70 - تواصَل الصندوق الاستئماني للضحايا مع السلطات الأوكرانية ومع سجل الأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا للنظر في إمكانية التعاون وتبادل الخبرات وأوجه التآزر المحتملة في الجهود المبذولة لالتماس تعويضات من أجل ضحايا الجرائم الخاضعة للولاية القضائية للمحكمة فيما يتعلق بالحالة في أوكرانيا.

باء - التحقيقات الأولية

71 - كان مكتب المدعي العام يجري تحقيقات أولية في ثلاث حالات: نيجيريا، والحالة الثانية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، والحالة الثانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

72 - وتم الانتهاء من التحقيق الأولي فيما يتعلق بالحالة في نيجيريا، وشارك المكتب في العمل في الخطوات التالية، التي ضمت زيارة نائب المدعي العام، مامي مانديايي نيانغ، إلى نيجيريا في

آذار/مارس 2024، حيث عقد اجتماعات بناءة مع السلطات والمؤسسات الوطنية المعنية وأعضاء السلك الدبلوماسي ومنظمات المجتمع المدني. وأشار المكتب إلى تصميم البلد على سدّ الفجوة في الإفلات من العقاب، لكنه لا يزال ملتزمًا بالمضي قدمًا في التحقيقات في ضوء غياب جهود حقيقية من جانب السلطات النيجيرية.

73 - وفيما يتعلق بالحالة الثانية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، عمل المكتب على وضع اللمسات الأخيرة على تقييمه للتحقيق الأولي، وعمل مع حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية والمجتمع المدني لتحقيق تلك الغاية.

74 - وفيما يتعلق بالحالة الثانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أجرى المكتب تقييماً للولاية القضائية والمقبولية، بما في ذلك في سياق إيفاد بعثة على المستوى التقني إلى البلد، فضلاً عن تقييم للصلة المحتملة للحالة مع الحالة الأولى القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

75 - ونظر المكتب أيضاً في كم كبير من الطلبات الواردة بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي وعمل على وضع تقييمه في صيغته النهائية بشأن عدد من الحالات في مرحلة التصفية الأولية.

جيم - أنشطة أخرى

76 - زار المدعي العام كولومبيا في نيسان/أبريل 2024 من أجل إطلاق *سياسة المكتب بشأن التعاون والتكامل* بمشاركة مسؤولين من حكومة كولومبيا وكبار الخبراء الوطنيين وممثلي المجتمع المدني.

77 - وفي آذار/مارس 2024، قام نائب المدعي العام، مامي مانديايي نيانغ، بزيارة غينيا في سياق تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة في 28 أيلول/سبتمبر 2022 في كوناكري. واجتمع مع كبار المسؤولين الحكوميين وأعرب عن ارتياحه للمحاكمة الجارية وبالتزام البلد بتقديم الجناة المزعومين إلى العدالة. وخلال عمليات تبادل الآراء هذه، حددت السلطات الغينية المجالات التي تحتاج فيها إلى الدعم. وأعرب نائب المدعي العام عن التزامه بالعمل مع الجهات الفاعلة والشركاء الرئيسيين مثل فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، والأقسام ذات الصلة في المحكمة، والصندوق الاستئماني للضحايا بهدف اقتراح خطة عمل تهدف إلى تيسير تبادل الخبرات ونقل المعرفة لصالح الموظفين القضائيين الوطنيين.

ثانيا - التعاون الدولي

ألف - التعاون مع الأمم المتحدة

78 - ظلت المحكمة تتلقى تعاونا ودعما حاسمين من الأمم المتحدة وقيادتها العليا، تمشيا مع اتفاق العلاقة لعام 2004. وأعرب رؤساء المحكمة عن تقديرهم للاجتماعات الثنائية البناءة التي عقدت طوال الفترة المشمولة بالتقرير مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة.

79 - وتقدر المحكمة الدور المهم الذي يؤديه وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، المستشار القانوني للأمم المتحدة، بوصفه حلقة الوصل بين المحكمة والأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بإحالة طلبات التعاون القضائي وتنسيقها. وواصلت المحكمة تسديد تكاليف الموظفين في وظيفتين في مكتب الشؤون القانونية، من الرتبتين ف-3 و ف-2، للتعامل مع الكم الكبير من الطلبات الواردة من المحكمة من أجل المساعدة والتعاون. وواصل مكتب الاتصال التابع للمحكمة لدى الأمم المتحدة تيسير التعاون بين المنظمتين، وتمثيل

المحكمة في مختلف الاجتماعات، وإطلاع المحكمة على التطورات ذات الصلة في الأمم المتحدة، وتيسير ودعم الاجتماعات بين مسؤولي المنظمتين. ويعمل مكتب الاتصال أيضاً كنقطة اتصال رئيسية بين المحكمة والبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة.

80 - وفي أيار/مايو 2024، قام مكتب الاتصال، بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية، بتنسيق عقد اجتماع مائدة مستديرة افتراضي كمنتدى لجهات التنسيق التابعة للمحكمة الجنائية الدولية على نطاق منظومة الأمم المتحدة ونظرائهم من مختلف أجهزة المحكمة وصندوقها الاستئماني للضحايا. وشملت المواضيع التي تمت مناقشتها التعاون مع الأمم المتحدة، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة المكلفة بولايات إنسانية، وطرائق تقديم الدعم اللوجستي من قبل عمليات الأمم المتحدة الميدانية.

81 - وتعرب المحكمة عن تقديرها البالغ للتعاون المستمر من جانب مختلف كيانات الأمم المتحدة، وإداراتها، ومكاتبها، والمستشارين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام، بمن فيهم الموجودون في الميدان، وهو أمر أساسي لعملياتها. واضطلعت مكاتب المحكمة الموجودة في أوغندا، وأوكرانيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، و ومالي بدور مهم عن طريق التواصل مع كيانات الأمم المتحدة في هذا الصدد. وسيكون هذا الدعم المقدم من كيانات الأمم المتحدة قيّما أيضا حيث تقوم المحكمة حاليا بفتح مكاتب لها في عدد من البلدان الجديدة.

82 - وواصل قلم المحكمة تلقي الدعم، مع التقدير، من الأمم المتحدة من أجل نشر موظفي المحكمة في كامل ربوع البلدان العديدة التي تعمل فيها، وهناك طلبات مستمرة لتقديم الدعم التشغيلي لجهات فاعلة وجهات مشاركة عديدة في الإجراءات القضائية (أفرقة الدفاع، ومكتب المدعي العام، والممثلين القانونيين للضحايا، وموظفي الصندوق الاستئماني للضحايا). وتلقت ما مجموعه 103 بعثات دعما من الأمم المتحدة.

83 - وواصل مكتب المدعي العام توسيع نطاق عمله مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال التبادل المواضيعي والتعاون فيما يتعلق بالأنشطة الجارية.

84 - وواصلت المحكمة التعاون مع المنظمات المشتركة في نظام الأمم المتحدة الموحد، من خلال المشاركة في اجتماعات مشتركة بين الوكالات بشأن إدارة المرافق، والسفر، والأمن. واستفادت أيضا المكاتب القطرية ومكتب الاتصال التابع للمحكمة في مقر الأمم المتحدة من التنسيق في المجالات التنظيمية والإدارية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وواصلت المحكمة المشاركة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، واعتمدت على الأمم المتحدة لتوفير خدمات من قبيل النقل، والاتصالات السمعية البصرية، والمساعدة الطبية، والإحاطات الأمنية، والتدريب الأمني، على أساس استرداد التكاليف. وواصلت المحكمة أيضا التفاعل مع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

85 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان ثمانيةٌ من موظفي المحكمة معارين، وموظف منتدباً لدى منظمات دولية أخرى، وواحدٌ منقولاً إلى منظمات أخرى بموجب الاتفاق المشترك بين المنظمات لنقل الموظفين أو انتدابهم أو إعارتهم فيما بين المنظمات التي تطبق نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات. وهناك موظفة واحدة من موظفي الأمم المتحدة منتدبة حاليا لدى المحكمة، واستقبلت المحكمة موظفة واحدة نُقلت من منظمات دولية أخرى.

86 - وحضر كبير المستشارين القانونيين لقلم المحكمة ومدير أمانة جمعية الدول الأطراف اجتماع الشبكة غير الرسمية للمستشارين القانونيين للوكالات المتخصصة ذات الصلة والمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لعام 2024 المعقود في مونتريال من 27 إلى 30 أيار/مايو 2024.

87 - ودعمت الأمم المتحدة، على أساس استرداد التكاليف، استضافة الدورة الثانية والعشرين لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 4 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2023، وكذلك استضافة المناسبة التي عقدتها الجمعية للاحتفال باليوم العالمي للعدالة الدولية في مقر الأمم المتحدة في 17 تموز/يوليه 2024. وأُقيم في مقر الأمم المتحدة المعرض المعنون "أواصر مشتركة"، الذي أنتجته المحكمة بالتعاون مع الصندوق الاستئماني للضحايا، والذي تضمن صورا أسهمت بها كيانات متعددة للأمم المتحدة، بدأ عرضها في 16 تموز/يوليه 2024 ويستمر عرضها حتى 23 آب/أغسطس. عُرض بإسهاب محتوى وسائل التواصل الاجتماعي الذي أعدته المحكمة، بما في ذلك المحتوى الذي يتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، على منصات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالأمم المتحدة، ووصل إلى ملايين الأشخاص. وتعرب المحكمة عن امتنانها للأمم المتحدة لما قدمته من دعم قيّم في مجال الاتصال.

88 - وتشكّل الإحاطة التي يقدمها المدعي العام مرتين في السنة إلى مجلس الأمن بشأن الحالتين في دارفور وليبيا فرصةً لإبقاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة على علم بالتقدم المحرز والتحديات فيما يتعلق بتحقيقات المكتب، بما في ذلك ما يتعلق بعدم تنفيذ مذكرات التوقيف المعلقة. وتعرب المحكمة عن امتنانها للدعم الذي يقدمه المجلس، الذي تضطلع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي المشاركة في المجلس بدور رئيسي في تأمينه، بتنسيق من الرئيسين المشتركين في رئاسة تجمع مجلس الأمن للمحكمة الجنائية الدولية، اليابان وسويسرا.

باء - التعاون والمساعدة المقدمان من الدول والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني

89 - واصلت الدول تقديم مساعدة قيمة للغاية فيما يتعلق بتحقيقات المحكمة وملاحقاتها القضائية بما في ذلك ما يتعلق بتحديد الأصول واستعادتها؛ وتوفير الوثائق؛ وتيسير بعثات المحكمة في أراضيها.

90 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحال قلم المحكمة 416 طلبا رئيسيا للتعاون إلى الدول الأطراف والدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية التي تعتبر ضرورية لضمان النهوض بالإجراءات القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، أحال قلم المحكمة 734 طلبا للحصول على تأشيرات إلى الدول، وأحالت المكاتب القطرية العديد من طلبات التعاون لدعم عمليات موظفي المحكمة في البلدان التي تُعرَض حالات منها.

91 - وواصل مكتب المدعي العام بذل جهوده لتعزيز التعاون مع الشركاء، بطرق من بينها زيادة إدماج استخدام التكنولوجيا والإجراءات المستندة إلى المعلومات الاستخبارية. وأحال المكتب 519 طلبا للمساعدة (منها 175 إخطارا بإيفاد بعثات) إلى دول أطراف ودول غير أطراف ومنظمات دولية وإقليمية وغيرها من الكيانات العامة أو الخاصة، وتابع تنفيذ الطلبات التي لم تنفذ بعد. وتلقى المكتب أيضا 36 طلبًا واردًا للتعاون بموجب الفقرة 10 من المادة 93 من نظام روما الأساسي.

92 - وطلب قلم المحكمة مساعدة الدول لدعم أنشطة التحقيق التي تضطلع بها أفرقة الدفاع، ومنها طلبات بتمكينها من الاطلاع على الوثائق وتنظيم اجتماعات مع السلطات المعنية والشهود المحتملين.

وطُلب إلى الدول أيضا تقديم المساعدة فيما يتصل بالإجراءات المتعلقة بالتعويضات، بوسائل منها تحديد أماكن وجود الضحايا ودعم أنشطة الصندوق الاستئماني للضحايا.

93 - ووفقا لما تبينه قائمة مذكرات التوقيف التي لم تنفذ بعد الواردة في موجز هذا التقرير، ما زال توقيف وتسليم الأفراد الخاضعين لمذكرات التوقيف الصادرة من المحكمة يمثل تحديا كبيرا، يستلزم مشاركة مكثفة من جانب الدول. وواصل قلم المحكمة ومكتب المدعي العام العمل معا على نحو وثيق في أنشطة التعقب، وضمن إطار الفريق العامل المشترك بين الأجهزة المعني باستراتيجيات الاعتقال. وتكرر المحكمة تأكيد الأهمية التي توليها لإرشادات الأمين العام بشأن الاتصالات بالأشخاص الصادر بحقهم أوامر توقيف أو استدعاء عن المحكمة (A/67/828-S/2013/210).

94 - وواصلت المحكمة تشجيع الدول على إبرام اتفاقات تعاون معها فيما يتعلق بتغيير مكان الشهود المعرضين للخطر، وإنفاذ الأحكام القضائية، والإفراج المؤقت والنهائي عن المشتبه فيهم أو المتهمين. وعدم وجود حلول طويلة الأجل لمعالجة هذه الثغرات له أثر حاسم على قدرة المحكمة على العمل بشكل صحيح.

95 - وواصلت المحكمة بذل جهودها الرامية إلى مواصلة تعزيز التعاون مع الشبكات الوطنية والإقليمية والدولية القضائية والمعنية بإنفاذ القانون دعما لاحتياجاتها، وللمساعدة في إجراءات المقاضاة الوطنية، عند الاقتضاء، وفقا لمبدأ التكامل.

96 - وواصلت المحكمة أيضًا تطوير تفاعلها مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، بسبل منها مشاركة نائب المدعي العام، مامي مانديايي نيانغ، في القمة السابعة والثلاثين للاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير 2024.

97 - وواصل قلم المحكمة جهوده للحصول على أموال كافية من أجل الصندوق الاستئماني ليستخدمها في الزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين وتأمين التأشيرات ذات الصلة. ونظمت المحكمة ثلاث زيارات عائلية شارك فيها ما مجموعه ستة أشخاص، أربعة بالغين و طفلان.

98 - وبدعم مالي من المفوضية الأوروبية وغيرها من الجهات المانحة، نظمت المحكمة أكثر من 15 حلقة دراسية ومناسبةً دعما للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتكامل والطابع الشمولي، بما في ذلك حلقة دراسية إقليمية رفيعة المستوى في سول.

99 - وتقدر المحكمة تقديرا كبيرا الأنشطة التي يضطلع بها الشركاء من المجتمع المدني للتوعية بالمحكمة، والتشجيع على التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذا كاملا، وواصلت المشاركة في تلك الأنشطة. وفي الفترة من 24 إلى 28 حزيران/يونيه 2024، عقدت المحكمة، في شكل مختلط، اجتماع مائدة مستديرة يعقد سنويا مع منظمات غير حكومية.

100 - وواصل مكتب المدعي العام تكثيف عمله مع منظمات المجتمع المدني من البلدان المعروضة حالات فيها، بطرق من بينها تعيين جهة اتصال لمنظمات المجتمع المدني وإجراء مشاورات منتظمة بشأن الأولويات المواضيعية. وعقد المكتب أحدث اجتماع مائدة مستديرة مواضيعي لمنظمات المجتمع المدني حول النهج المراعي للصدمات في التحقيقات والملاحقات القضائية، وعقد أيضا جلسة مخصصة مع الشركاء من منظمات المجتمع المدني بشأن إقامة حوار منظم جديد مع المجتمع المدني بما يتماشى مع *سياسته الجديدة بشأن التكامل والتعاون*.

ثالثا – التطورات المؤسسية

ألف – المسائل المتعلقة بالمعاهدات

101 – صادقت أرمينيا على نظام روما الأساسي في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، لتصبح الدولة الطرف رقم 124.

102 – وقبلت أربع دول التعديل الذي أدخل على المادة 124 من نظام روما الأساسي أو صدقت عليه مما رفع مجموع عدد الدول الأطراف التي قبلت التعديل أو صدقت عليه إلى 23 دولة. وقبلت ست دول التعديل الذي أدخل على المادة 8 المتعلق باستعمال الأسلحة التي تستخدم عوامل بيولوجية أو توكسينات، أو صدقت عليه، ليصل مجموع عدد الدول الأطراف التي قبلت التعديل أو صدقت عليه إلى 21 دولة. وقبلت ست دول التعديل الذي أدخل على المادة 8 المتعلق باستخدام الأسلحة المصممة للإصابة بشظايا لا يمكن اكتشافها بالأشعة السينية، أو صدقت عليه، ليصل مجموع عدد الدول الأطراف التي قبلت أو صدقت على التعديل إلى 19 دولة. وقبلت ست دول التعديل الذي أدخل على المادة 8 المتعلق باستخدام أسلحة الليزر المسببة للعمى، أو صدقت عليه، ليصل مجموع عدد الدول الأطراف التي قبلت أو صدقت على التعديل إلى 19 دولة. وقبلت خمس دول التعديل الذي أُدخل على المادة 8 بشأن استخدام التجويع المتعمد للمدنيين، أو صدقت عليه، ليصل مجموع عدد الدول الأطراف التي قبلت أو صدقت على التعديل إلى 17 دولة.

103 – وواصلت المحكمة بذل جهودها لاجتذاب جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الدول الـ 124 الأطراف في نظام روما الأساسي، للانضمام إلى المعاهدة بأسرع ما يمكن.

باء – الانتخابات

104 – انتخبت جمعية الدول الأطراف، في دورتها الثانية والعشرين، كيبونغ بايك، وإردينيبالسورين دامدين، ويوليا موتوك، وهيكل بن محفوظ، ونيكولاس جيلو، وبيتي هوهلر قضاة في المحكمة لفترة ولاية مدتها تسع سنوات لكل منهم تبدأ في 11 آذار/مارس 2024. كما انتخبت الجمعية بالتزكية بايفي كاوكورانتا رئيسة لها لدوراتها من الثالثة والعشرين إلى الخامسة والعشرين.

105 – وفي 11 آذار/مارس 2024، انتخب قضاة المحكمة توموكو أكاني رئيسة للمحكمة لمدة ثلاث سنوات بأثر فوري. وانتُخب روزاريو أيتالا نائبا أول للرئيسة، ورين ألابيني – جانسو نائبة ثانية للرئيسة.

جيم – الصندوق الاستئماني للضحايا

106 – حتى تموز/يوليه 2024، تلقى الصندوق الاستئماني للضحايا تبرعات من 52 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي عام 2023، تلقى أكثر من 5,3 ملايين يورو من 28 دولة عضو، ومما يمثل زيادة قدرها 40 في المائة من إيراده السنوي الوارد من التبرعات كل سنه.

107 – ووفقا للموضح بالتفصيل في الفرع ثانيا أعلاه، واصل الصندوق الاستئماني تنفيذ برامج التعويضات التي أمرت بها المحكمة وغيرها من البرامج لصالح الضحايا. واستفاد حوالي 000 24 شخص بشكل مباشر من هذه البرامج في عام 2023، بزيادة قدرها حوالي 53 في المائة بالمقارنة بعام 2022. وشكلت النساء نسبة 69 في المائة من المستفيدين.

108 - ويهيب الصندوق الاستئماني بالدول والأفراد والكيانات أن تقدم تبرعات لصالح الضحايا وأسرهم.

دال - المبادرات في مجال السياسات

109 - في كانون الأول/ديسمبر 2023، أصدر مكتب المدعي العام *سياسته بشأن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال والجرائم الجنسانية*. والعمل مستمر فيما يتعلق بإصدار السياسات المتعلقة بجرائم الاسترقاق والجرائم البيئية.

110 - وفي 25 نيسان/أبريل 2024، أطلق مكتب المدعي العام *سياسته بشأن التكامل والتعاون* من خلال فعاليات ميدانية بقيادة المدعي العام ونواب المدعي العام. وتتضمن هذه السياسة نهجا متجددا بشكل أساسي إزاء المبادئ التي تقع في صميم نظام روما الأساسي يُقرب عمل المكتب من المجتمعات المتضررة ويعمق شراكاته مع الدول والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية. وجرى التأكيد على التزام المكتب بنقل خدمات العدالة إلى مكان قريب من المجتمعات المحلية المتضررة، مع التركيز في الوقت نفسه على تنفيذ الولاية الأساسية للمكتب في مجال التحقيق وعلى زيادة قدرته على دعم الجهود التي تبذلها الولايات القضائية الجنائية الأخرى والجهات الفاعلة في مجال المساءلة.

هاء - أمن المحكمة

111 - شهدت الحالة الأمنية للمحكمة تغيرات تحويلية بسبب عملها في الآونة الأخيرة في حالات مختلفة، من أبرزها الحالتان في أوكرانيا ودولة فلسطين.

112 - ومثّل أمن المحكمة وموظفيها أحد الأولويات القصوى لقيادة المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ضوء التهديدات الخارجية المتزايدة التي تتعرض لها المحكمة، بالإضافة إلى الهجمات التي كانت قائمة من قبل مثل مذكرات التوقيف التي أصدرها الاتحاد الروسي بحق عدد من القضاة والمدعي العام للمحكمة بسبب أدائهم لولاياتهم المستقلة كمسؤولين منتخبين في مؤسسة قضائية متعددة الأطراف.

113 - وفي 15 أيلول/سبتمبر 2023، اكتشفت المحكمة حادثة أمن سيبراني يحتمل أن تؤثر على أنظمتها وبياناتها سرعان ما تم تأكيد أنها هجوم سيبراني خطير وغير مسبوق، يُظهر مستويات عالية من التطور والتركيز والموارد والإصرار. وردا على ذلك، كلفت المحكمة بائعاً تجارياً مرموقاً بخدمات وضع مخطط لهيكل تكنولوجيا المعلومات في المستقبل. ويجري حالياً تنفيذ هذا المخطط، حيث سيتم تنفيذ سلسلة من المشاريع في العامين المقبلين لتحسين حماية معلومات المحكمة وموظفيها وعملياتها استجابةً لبيئة التهديدات المتزايدة. وأنشأ رئيس القلم صندوقًا خاصًا للأمن لتوفير موارد إضافية عاجلة لتنفيذ الأولويات الرفيعة المستوى المحددة في المخطط.

رابعا - خاتمة

114 - واصلت المحكمة تحمل عبء عمل كبير للغاية فيما يتعلق بالإجراءات التمهيدية والابتدائية وإجراءات الاستئناف، وتعويضات الضحايا، وفي التحريات والتحقيقات الأولية التي أجراها مكتب المدعي العام في أربع قارات، حيث بلغ مجموع عدد الضحايا الكلي المشاركين في الإجراءات القضائية أكثر من 16 000 ضحية.

115 - ومن بين التطورات الملحوظة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي: تمت إدانة متهم واحد واستمرت ثلاث محاكمات أخرى في القاعات؛ واكتمل برنامج منح تعويضات بأمر قضائي لأول مرة؛ وأصدرت المحكمة أكبر أمر بالتعويضات على الإطلاق لصالح الضحايا؛ وصدرت أربع مذكرات توقيف جديدة، وفُض الختم عن مذكرة واحدة؛ وأعلن المدعي العام أنه قدم طلبات لإصدار عدد من مذكرات التوقيف الأخرى؛ وانتهت مرحلة التحقيق فيما يتعلق بحالتين. وبالإضافة إلى التطورات المبينة في هذا التقرير، حدث قدر متزايد من النشاط السري أمام الدوائر التمهيدية للمحكمة.

116 - وتسلّم المحكمة مع الامتنان بالأشكال العديدة للمساعدة القيّمة التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة في الفترة المشمولة بالتقرير، كما إنها شاكرة بنفس القدر لتعاون الدول معها أثناء قيامها بأنشطتها الجارية في ميادين التحقيق والادعاء والقضاء.

117 - وفي الوقت الذي تحرز فيه المحكمة وموظفوها تقدماً غير مسبوق في إنفاذ القانون الدولي والمضي قدماً في مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد العالمي، تتعرض المحكمة ومسؤولوها لهجمات وتهديدات متزايدة من جهات خارجية. و قيادة المحكمة، إذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء هذا الاتجاه المقلق، فإنها تدعو الدول والمجتمع الدولي ككل إلى مضاعفة التزاماتهما إزاء المحكمة واستقلالها لتمكينها من تنفيذ ولايتها في تحقيق العدالة بفعالية.